النسخة المعدة للإلقاء

"مسار التقدم: الآن نتحرك، ونتحرك معا"

كلمة الافتتاح أمام الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١١ التي يعقدها مجلسا المحافظين في مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

تلقيها السيدة كريستين لاغارد
المدير العام لصندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة، ٢٣ سبتمبر ٢٠١١

مقدمة: روح بريتون وودز

السيد الرئيس، السادة المحافظون، الضيوف الكرام: يسرني ويشرفني أن أتحدث أمامكم للمرة الأولى بصفتي مديرا عاما لصندوق النقد الدولي.

وأتوجه بالشكر **للرئيس إنغراهام** ولكم جميعا على ما أبديتموه من دعم قوي لمؤسستنا. وأعرب عن تقديري لصديقي **بوب زيليك** على العمل الرائع الذي يقوم به في البنك الدولي.

وأود أن أبدأ بالتعبير عن شعوري لحظة دخولي الصندوق للمرة الأولى بعد أن توليت منصب المدير العام منذ أكثر من شهرين. لقد طالعت الأعلام المصطفة في بهو المبنى. أعلامكم *أنتم*، أعلام بلداننا الأعضاء البالغ عددها ١٨٧ بلدا، والتي تذكرنا بأننا اقتصاد عالمي واحد، أكثر ترابطا من أي وقت مضى.

كان شعورا طاغيا. والآن أشعر به من جديد وأنا أراكم هذا الصباح، أنتم بلداننا الأعضاء، هنا في مكان واحد.

هذا هو كل جوهر الصندوق، هذه هي روح بريتون وودز. الروح التي يجب أن نجددها اليوم.

إننا نجتمع اليوم في لحظة حاسمة. لحظة اختيار.

وإذ نجتمع داخل هذه القاعة، يبدو المزاج العام كئيبا خارجها. فالناس في جميع أنحاء العالم يشعرون بقلق متزايد إزاء مستقبلهم ــ ومستقبل أبنائهم. إنهم يتطلعون إلينا انتظارا للحلول.

وكما قال فيكتور هوغو في إحدى المرات: "الأخطار الكبار فيها نوع من الجمال، هو أنها تسلط الضوء على أواصر الأخُوّة بين الغرباء."

ونحن لسنا غرباء بأي حال، وإنما نحن مرتبطون بمصير مشترك. وهذه الفترة المضطربة يجب أن تجعلنا نلتحم معا أكثر من أي وقت مضى.

وتبعا لاختياراتنا اليوم، وفي الأسابيع والشهور القادمة، سوف تتحدد مصائرنا الاقتصادية كمجموعة، فنتقدم أو نتقهقر.

ينبغي أن نتحرك *الآن*، وينبغي أن نتحرك *معا*.

***

وفي هذا السياق، أود الحديث عن ثلاث قضايا:

- أولا، حالة الاقتصاد العالمي؛
- ثانيا، مسار السياسة المستقبلي والدور الذي يجب أن يؤديه كل طرف؛
- وأخيرا، كيف يمكن للصندوق أن يقدم خدماته ودعمه *إليكم*، أنتم بلداننا الأعضاء عبر هذا المسار.

أولا، حالة الاقتصاد العالمي

لقد رأيتم تنبؤاتنا الصادرة في أوائل هذا الأسبوع. إننا نتوقع على وجه العموم أن يتباطأ النمو العالمي إلى ٤% هذا العام والعام القادم. لكن الاقتصادات المتقدمة لن تتمكن من تجاوز معدل نمو واهن يتراوح بين ١,٥ و ٢%.

إذن هناك تعاف، لكنه ضعيف وغير متوازن. والمخاطر زادت بشكل حاد.

والقوة الدافعة وراءها هي حلقة الآثار السلبية المتبادلة ــ بين النمو الضعيف؛ والميزانيات العمومية الضعيفة لدى الكيانات السيادية والبنوك والأسر؛ والالتزام السياسي غير الكفء.

وقد أدى هذا إلى أزمة ثقة. وهي لا تفرض تكاليف اقتصادية وحسب، وإنما تكاليف اجتماعية أيضا.

نعم، بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل تحقق أداء أفضل، حيث تجني ثمار سياساتها المختارة السليمة. لكن المؤكد هو أن جنوب العالم ليس محصنا من مغبة العثرات التي يقع فيها الشمال.

وقد دخلنا ما أسميه مرحلة جديدة خطرة.

ومع ذلك، فأمامنا مسار نتقدم فيه. لقد أصبحت خيارات السياسة أقل، لكن ذلك لا يعني أن الخيارات أصبحت *معدومة*.

فلننتقل إذن إلى القضية الثانية: مسار التقدم

ماذا نريد؟ يجب أن يكون النمو الشامل المنشئ لفرص العمل هدفنا. لكننا معرضون اليوم لخطر الانهزام في معركة النمو. ومع الغيوم الملبدة التي تخيم على أوروبا، وأجواء عدم اليقين الكثيفة في الولايات المتحدة، نحن معرضون لانهيار الطلب العالمي.

إنه تحد على أقصى درجة من الإلحاح.

إننا جميعا في قارب واحد في عالمنا المترابط. وأي تفكير في فك هذا الارتباط ما هو إلا سراب.

لكن دعونا نكون صريحين ــ فعبء المسؤولية الأساسي في معالجة الأزمة الجارية يقع على الاقتصادات المتقدمة.

وأرى ثلاث سياسات ضرورية في هذه البلدان ــ سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، وسياسة القطاع المالي، والسياسة الهيكلية.

وسياسة المالية العامة يجب أن تتجنب توأم الخطر ــ إضعاف المصداقية وتقليص التعافي. فالبلدان المتقدمة تحتاج إلى التقشف المالي على سبيل الأولوية، لكن الدفع المفرط في هذا الاتجاه، بالنسبة للبعض، سيضر بالنمو وفرص العمل. ومن ثم يتعين ألا يتم بخطوات مفرطة في التردد أو في التسرع.

الأمر ليس مأزقا بقدر ما هو مسألة توقيت وثقة. فإذا كان لدى البلدان تدابير قوية ترتكز عليها المدخرات في الأجلين المتوسط والطويل، يكون بإمكانها على المدى المتوسط، فسوف تستطيع تحمل تبعات النمو في الأجل القصير. ويتوقف الحيز المتاح لإجراء هذه التدابير، بطبيعة الحال، على ظروف كل بلد على حدة.

أما *السياسة النقدية*، فنظرا لأن توقعات التضخم على درجة جيدة من الثبات بشكل عام، ينبغي أن تظل السياسة النقدية تيسيرية. وينبغي أن تظل البنوك المركزية على استعداد للغوص مرة أخرى في بحار غير مألوفة إذا دعت الحاجة ــ كما فعل بعضها مؤخرا.

وأنتقل إلى *القطاع المالي*، فأقول إن علينا تقوية الميزانيات العمومية للبنوك حتى تستطيع الإقراض الإقراض بغية تنشيط النمو ومواجهة ظروف عدم اليقين بكفاءة وثقة.

كذلك نحتاج إلى تنظيم مالي أكثر قوة ومتسق وقابل للتنفيذ، حتى يصبح النظام أكثر أمانا وسلامة ــ لكي تكون الأزمات المالية *أبعد احتمالا*، وتكون إجراءات إنقاذ الشركات المالية من أموال دافعي الضرائب *أقل احتمالا أيضا*.

ولتعزيز التنافسية والنمو، يجب على البلدان المتقدمة أن تواصل *الإصلاحات الهيكلية* في أسواق المنتجات والعمل ــ ومواجهة المصالح المكتسبة في قطاعات الخدمات، لإتاحة الفرصة أمام أصحاب المشروعات للازدهار والنمو وتحقيق القيمة.

ويجب أن يحظى البعد الاجتماعي باهتمام كبير أيضا. فالنمو وحده لا يكفي. ونحن نحتاج نموا داعما لفرص العمل ــ ويجب ألا نفقد هذا الجيل من الشباب. نحتاج إلى نمو شامل للجميع يعم بنفعه المجتمع بأسره. نحتاج إلى شبكات جيدة للأمان الاجتماعي.

هذا هو مسار السياسة. واقتصادات العالم الكبرى ــ لا سيما الولايات المتحدة ومنطقة اليورو ــ عليها مسؤولية خاصة في هذا الصدد. فقد بدأت ببذل الجهود. ولا بد من تسريع وتيرتها باعتباره أمرا ملحا.

فيجب على الولايات المتحدة تخفيض عجز المالية العامة على المديين المتوسط والطويل، ومعالجة مشكلة البطالة على نحو عاجل، وتخفيف الضغوط التي تتحملها الأسر المثقلة بالديون.

ويجب على أوروبا أن تعجل بمعالجة مشكلتها المزدوجة المتمثلة في الديون السيادية والمصرفية، وأن تقوم بذلك معا. ويجب أن تقوم البلدان الواقعة في قلب الأزمة أن تنفذ البرامج التي تعهدت بها. كذلك يجب أن تقوم البلدان الأوروبية الشريكة لها بكل ما يلزم لتقديم الدعم لها ــ مثلما تعهدت هذه البلدان أيضا.

***

وقد ركزت حتى الآن على مسؤوليات البلدان المتقدمة. وأعتقد أن هذا التركيز صحيح لأنها تتصدر مشهد الأزمة، ولأن القرارات التي تتخذها تؤثر على كل من عداها ــ من المزارع الكيني إلى مصممة الأزياء البرازيلية إلى صاحب المشروع الصيني.

ولكن بالطبع، نحن نحتاج إلى النظر مسافة أطول إلى الأمام ــ إلى الهدف النهائي من وراء استعادة توازن الاقتصاد العالمي. ولتحقيق ذلك، *يجب أن يؤدي الجميع دوره.*

ففي *الأسواق الصاعدة*، اتسم النمو بالصلابة. لكن بلدان الفائض الخارجي ينبغي الآن أن تعتمد على الطلب المحلي بدرجة أكبر.

وتحتاج هذه الأسواق، وخصوصا في آسيا، إلى إرساء نمو أكثر شمولا للمواطنين ــ حتى "تضع اللمسات الأخيرة" على العمل الذي بدأ بخطوة تاريخية تمثلت في الحد من الفقر على مدار العقود القليلة الماضية. ويمكن أن يساهم ذلك في إعطاء دفعة للتعافي العالمي.

وفي الاقتصادات الصاعدة الأخرى التي تتحمل عجزا في حساباتها الجارية، ومنها ما يقع في أمريكا اللاتينية، يتمثل التحدي الراهن في الحد من النشاط الاقتصادي المحموم والحفاظ على الاستقرار المالي.

والبلدان منخفضة الدخل لها دور يجب أن تؤديه أيضا ــ لإعادة بناء مصدات السياسة الواقية التي عادت عليها بالنفع أثناء الأزمة، والاستثمار في النمو وإنشاء فرص العمل. ويجب على المجتمع الدولي مساعدة هذه البلدان على مساعدة نفسها.

ويتضمن هذا ما يلزم من إجراء عاجل لمساعدة سكان القرن الإفريقي الذين يواجهون كارثة إنسانية هي الأكثر تدميرا في حياة جيل كامل.

وفي كل أنحاء *الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*، أنا مؤمنة بأن الربيع العربي يتيح فرصة تحول تاريخية لإطلاق كامل إمكانات المنطقة وتحقيق نمو أكثر ارتفاعا وشمولا.

كلنا في ذلك معا، والتعاون *سوف* يؤتي ثماره.

وقد قدر الصندوق هذه الثمار بأنها زيادة محتملة في إجمالي الناتج المحلي العالمي قدرها ١,٥% و٢٠ مليون وظيفة إضافية على مدار الخمس سنوات القادمة.

وهنا أنتقل إلى القضية الثالثة والأخيرة، وهي دور الصندوق وكيف يمكن أن نقدم يد العون.

إن لدي إيمان كبير بالصندوق. فهو موجود لسبب، وسبب واحد فقط ــ هو خدمتكم، أنتم بلداننا الأعضاء. فدورنا هو جمع البلدان تحت مظلة واحدة وتيسير الحلول الشاملة والتعاونية فيما بينها.

ومن الممكن أن يتعلم صناع السياسات من بعضهم البعض. فبإمكان من استطاعوا اجتياز العاصفة بنجاح أثناء الأزمات السابقة أن يتبادلوا خبراتهم مع الذين يواجهونها حاليا. وبإمكان الصندوق تسهيل هذا الأمر.

والصندوق ظل يسعى جاهدا لتحقيق ذلك طوال تاريخه. وأعتقد أننا، بمساندتكم، يمكن أن نؤدي أداء أفضل. كيف؟

أولا، يمكن أن نقوم بالمزيد في تقديم أفضل ما يمكن من تحليلات ومشورة موضوعية عن طريق **الرقابة**. وقد يصعب قبول الصراحة في بعض الأحيان، لكنها تكتسب قيمة خاصة عندما تكون الخيارات المتاحة هي أقسى الخيارات.

واليوم نركز أكثر على من أي وقت مضى على جوانب الضعف والتداعيات التي تنتقل عبر بلدان عالمنا المترابط. وسوف تصبح هذه السمة أكثر بروزا أيضا في عملنا المستقبلي.

ثانيا، **إقراضنا** للبلدان يمكن أن يساهم بدور أكبر في احتواء الأزمات وحلها.

ويعمل إقراضنا على تخفيف التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للأزمات ــ بأن يسمح للبلدان منخفضة الدخل، على سبيل المثال، بحماية الإنفاق على الصحة والتعليم. ويمكن أن يساعد إقراضنا الوقائي على حماية البلدان من عواصف العدوى.

ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشات مع بلداننا الأعضاء حول السبل التي يمكن أن نساعدها بها على تعزيز عمليات الإقراض وشبكة الأمان المالي العالمية على وجه العموم. وسنعمل على الابتكار عند اللزوم.

ثالثا، يمكن أن نقدم عونا أكبر لبلداننا الأعضاء عن طريق **المساعدة الفنية والتدريب.** ورغم إغفال هذه الخدمات في كثير من الأحيان، فإنها تضع الركائز اللازمة لغد أفضل.

ومثالا لذلك، ساعدنا وزارة المالية في ليبريا على دفع مستحقات المدرسين بشكل مباشر في حساباتهم المصرفية، مما يوفر التكلفة الباهظة التي تترتب على الاستقطاع من وقت الحصص الدراسية. ونحن نساعد الآن في تحويل أحلام الربيع العربي إلى حقيقة واقعة ــ حيث عملنا مع مصر على سبيل المثال من أجل تحديث نظامها الضريبي.

وحتى نكون أكثر فعالية من ذلك أيضا، نحتاج إلى صندوق يعكس صورة أقرب لبلداننا الأعضاء. فلا بد أن نكون انعكاسا صادقا لبعضنا البعض.

وقد تحقق تقدم كبير في قضايا التمثيل والحوكمة خلال السنوات الأخيرة. والآن يجب أن نخطو خطوة أبعد. ومن الخطوات ذات الأولوية في هذا الصدد، أحثكم جميعا على تنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠.

***

أريد أن تعلموا أنني سأصغي باهتمام إلى شواغلكم. أريد أن أستمع إليكم. وحتى يتم هذا، سوف أسافر إلى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط خلال الشهور القادمة.

أريد أن تعلموا أيضا أنني بُهرت بخبراء الصندوق الرائعين منذ خطوات أول خطوة داخل المبنى في شهر يوليو الماضي. فوراء كل التقارير والإحصائيات، يُنسى أحيانا أن هناك أناسا حقيقيين ــ طائفة متنوعة من المهنيين المتفانين ــ يعملون بجد لإيجاد حلول لبعض مشكلات العالم الأكثر صعوبة.

وأنا فخورة بهم، وآمل أن تكون فخورين بهم أيضا.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني وشكري للمجلس التنفيذي لكل دعمه و تفانيه وعمله الجاد.

خاتمة ــ الاختيار

السيد الرئيس، السادة المحافظون: قلت في البداية إننا نواجه عملية اختيار. ومنذ ثلاث سنوات، واجهنا مفترق طرق مماثل.

ثم جاء اختيار المجتمع العالمي حكيما. فقد تكاتفنا بروح التوحد والغرض المشترك. وتحركنا بجرأة ــ وفي هذا السياق ساعدنا على درء نوبة ثانية من الركود العالمي.

ونحن الآن في منعطف حاسم آخر. ويجب أن نختار بحكمة من جديد. والحاجة ملحة. والإجراءات التي أدعو إليها اليوم ليست *لسنوات* قادمة ــ إنما هي *لشهور* قادمة.

ومشكلاتنا قد تكون اقتصادية في معظمها، لكن حلولها سياسية في معظمها. ونحتاج إلى الالتزام. نحتاج إلى الشجاعة.

وإذا استطعنا القيام بذلك، فالأمل يحدوني في أننا حين نتقابل العام القادم في طوكيو، سنكون قد بدأنا استقبال فجر جديد.

وبمناسبة انعقاد هذه الاجتماعات، آمل أن نتمكن من التوصل إلى تشخيص مشترك وأن نتفق على مجموعة من التوصيات على مستوى السياسات لكي تقترحوها على قادتكم ورؤساء حكوماتكم بحيث نتمكن من تمهيد الطريق أمام اتخاذ إجراء جماعي – ونمضي على مسار التعافي.

***

ومثلما رأيت الأعلام في أول يوم لي في الصندوق، أراها هنا اليوم أيضا في عيونكم.

رمز لترابطنا، رمز لمجتمع عالمي واحد، رمز لصندوق النقد الدولي.

إن هناك مسارا أمامنا. فلنسلكه معا.

شكرا لكم.